

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلطان

وعضوية القضاة السادة

نور الدين جرادات، د. عرار خريس، أحمد المومني، عبد الكريم فرعون

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠٠٥/١١٦

المميز:

وكيله المحامي

الحق العام

المميز ضده:

بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٣ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة أمن
الدولة في القضية رقم ٢٠٠٤/١١١٥ تاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٢ القاضي تجريم المتهم
بالتهمة المسندة إليه سنداً لأحكام المادة ٢/٢٣٦ من قانون أصول
المحاكمات الجزائية رقم ٩ لسنة ١٩٦١ ونظراً لظروف القضية ولعدم وجود أسبقيات
بحقه ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية
وعملاً بأحكام المادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ تخفيض العقوبة
الصادرة بحقه لتصبح إلى الوضع بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ونصف وغرامة
خمسة آلاف دينار والرسوم على أن تحسب له العقوبة اعتباراً من تاريخ توقيفه الواقع في
٢٠٠٤/٦/٦ ومصادرة كمية الحبوب المخدرة المضبوطة ومصادرة السيارة المستخدمة
نوع دوج تحمل لوحة أرقام سعودية .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١. أخطأت محكمة أمن الدولة بإصدار قرارها المميز بناء على اعتراف المميز والذي هو
اعتراف صادر عن إرادة غير حرة أو واعية وهذا ما تم إثباته من خلال البيانات
الدفاعية المقدمة وهي التقارير الطبية الصادرة عن مراكز معالجة المدمنين في
المملكة العربية السعودية وهي جهات رسمية إضافة إلى شهادة شهود الدفاع الذين

- أكدوا أن المميز مدمن على تعاطي الحبوب المخدرة وغير مميز وساذج ويتم خداعه بسهولة إضافة إلى أنه لا يملك قوت يومه أو حتى ثمن الدخان الذي يدخنه.
٢. وبالتناوب فقد أخطأت المحكمة بالأخذ باعتراف المميز والذي يثبت أن المميز لا يعلم كنه أقواله أو أفعاله حيث انه من غير المعقول أن يقوم شخص ببيع مواد مخدرة وبهذه الكمية لشخص يلتقي به لأول مرة إضافة إلى أن الثمن المذكور باعترافه لا يساوي ثمن نصف الكمية المضبوطة .
٣. وبالتناوب فقد أخطأت المحكمة بإصدار قرارها المميز دون الأخذ ببيانات المميز الدفاعية المقدمة في هذه القضية والتي تبين وتؤكد وضعه الصحي وحالته النفسية وأنه من المعروفين في منطقته بتعاطي الحبوب المخدرة والإدمان عليها وأنه تعالج وعاد للإدمان إضافة إلى عدم مقدرته المادية بما في ذلك مصاريفه الشخصية.
٤. وبالتناوب فقد أخطأت المحكمة بعدم الأخذ بما ورد بإفادة المميز الدفاعية والتي قام بإعطائها بعد أن استعاد وعيه وتذكر ما حصل معه وأنه استغل من قبل أفراد عصابة ذكر أسمائهم وأنهم قد يستغلوا غيره بهذا العمل .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

لدى التدقيق والمداولة نجد أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة قد أحالت المتهم إلى تلك المحكمة لمحاكمته عن تهمة استيراد مادة مخدرة (حبوب كبتاغون) بقصد الاتجار خلافاً لأحكام المادة ٢/٨/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.

وقد ساقنت نيابة أمن الدولة الواقعة الجرمية التالية التي أقامت اتهامها للمتهم على أساس منها (بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٤ وأثناء قيام رجال مكافحة المخدرات بالوظيفة الرسمية تحت مظلة التفتيش القادمين في مركز حدود جابر حضرت السيارة السعودية رقم نوع دوج يقودها المتهم وللأشتباه بأمره والسيارة جرى تفتيش

السيارة تفتيشاً دقيقاً حيث تم ضبط كمية من حبوب الكبتاجون المخدرة ذات لون زهر مخزنة داخل مخبأ سري تحت ماتور المساحات بلغ عددها (٣٩٠٦٦) حبة .
 بالتحقيق مع المتهم اعترف انه قام بشراء حبوب الكبتاجون المخدرة من شخص سوري الجنسية أثناء وجوده في سوريا بمبلغ (٣٠) ألف ريال سعودي وذلك لغايات تهريبها إلى السعودية للاتجار بها وعبر الحدود الأردنية وبفحص الحبوب المضبوطة تبين احتوائها على مادتي الأمفيتامين والميثا امفيتامين المخدرتين).

باشرت محكمة أمن الدول نظر الدعوى والاستماع إلى أدلتها وبياناتها وبتنتيجة المحاكمة توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

(أن المتهم سعودي الجنسية وخلال شهر حزيران من عام ٢٠٠١ أثناء وجوده في سوريا فقد اتفق مع أحد الأشخاص هناك - لم يكشف التحقيق عن هويته - على أن يشتري المتهم منه مائة شدة من حبوب الكبتاجون بمبلغ ٣٠ الف ريال سعودي وذلك من اجل استيرادها إلى المملكة العربية السعودية عبر الأراضي الأردنية بقصد الاتجار بها وتنفيذاً لذلك قام المتهم بتسليم ذلك الشخص مبلغ ٣٠ الف ريال سعودي وسيارة تحمل لوحة أرقام سعودية نوع دوج حيث تم تخزين كمية الحبوب المتفق عليها في مخبأ سري بداخل تلك السيارة تحت ماتور المساحات الأمامية بتاريخ ٤/٦/٢٠٠٤ قدم المتهم من سوريا إلى الأردن بواسطة تلك السيارة ولدى وصوله مركز حدود جابر جرى تفتيش السيارة وتم ضبط كمية حبوب الكبتاجون حيث بلغ عددها (٣٩٠٦٦) حبة وبالفحص المخبري للحبوب المضبوطة فقد تبين احتوائها على مادة أمفيتامين) .

طبقت محكمة أمن الدولة القانون على هذه الواقعة وتوصلت إلى أن الأفعال التي أقدم عليها المتهم والمتمثلة باستيراده كمية المخدرات المضبوطة من سوريا عبر الأردن لإيصالها إلى السعودية مع ثبوت علمه بماهية هذه الحبوب وحجمها وثنمها الكبيرين ، تشكل كافة أركان وعناصر الجرم المسند إليه وهو استيراد مادة مخدرة بحُدود المادة ٢/٨/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨، وجرمته المحكمة بهذه الجناية وعاقبته على ذلك إعمالاً لنص المادة المشار إليها بالوضع بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة والغرامة عشرين ألف دينار والرسوم ثم التمسست له سبباً مخففاً تقديرياً وإعمالاً لنص المادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات خفصت له العقوبة المفروضة لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ونصف والغرامة خمسة آلاف دينار والرسوم على أن تحسب له العقوبة اعتباراً من تاريخ توقيفه الواقع في ٦/٦/٢٠٠٤ كما

قررت مصادرة كمية الحبوب المخدرة المضبوطة والسيارة المستخدمة نوع دوج وتحمل لوحة أرقام سعودية

لم يرض المتهم عادل بهذا القرار فطعن فيه لدى محكمتنا يطلب نقضه.

وعن أسباب التمييز وفيها ينعي الطاعن على محكمة أمن الدولة خطأها بإصدار قرارها المميز بناءً على اعتراف المميز الذي صدر عن إرادة غير حرة أو واعية وهو لا يعلم كنهه أقواله أو أفعاله وكذلك خطأها بعدم الأخذ ببيانات المميز الدفاعية التي تبين وضعه الصحي وحالته النفسية وبعدم الأخذ بما ورد بإفادته الدفاعية التي قام بإعطائها بعد أن استعاد وعيه وتذكر ما حصل معه.

وفي ذلك نجد أن المتهم اعترف أمام مدعي عام محكمة أمن الدولة بأنه اشترى منه شدة من حبوب الكبتاجون من شخص سوري بمبلغ ثلاثين ألف ريال سعودي وسلمه بسيارته من أجل تخزين الحبوب بداخلها وأخبره بأنه خزن الحبوب خلف ماتور المساحات عند إعادة السيارة بعد مرور أربع ساعات وبعدها عاد بها إلى السعودية قادماً من سوريا وعند وصول الحدود الأردنية في جابر قام رجال المكافحة بتفتيش سيارته وعثروا على الحبوب المخدرة.

كما أنه كان قد اعترف قبل ذلك بذات الوقائع أمام شرطة مكافحة المخدرات، واقامت النيابة البيينة على أن المميز أدلى بهذه الأقوال بطوعه واختياره بالإضافة إلى شهادة الوكيل والوكيل اللذان قاما بتفتيش السيارة التي كان يقودها المتهم وعثرا بداخلها على الحبوب المخدرة ونظماً ضبطاً رسمياً بذلك وهي بيانات كافية للإدانة والحكم.

وحيث أن اعتراف المتهم أمام مدعي عام محكمة أمن الدولة قد صدر عنه وهو متمتعاً بالإدراك والتمييز وعن إرادته الحرة والتي لم تتأثر بأي وعد أو وعيد وكان اعترافه صريحاً لا لبس فيه ولا غموض واستند إلى إجراءات صحيحة فان كافة شروط الصحة تكون متوفرة في هذا الاعتراف.

ثم إن القضاء الجزائي يقوم على حرية القاضي في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى والاعتماد على ما تطمئن إليه نفس القاضي وطرح ما لم يقنع به وفقاً لما نصت عليه المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وعليه تكون كافة أسباب التمييز واجبة الرد.

وحيث أن أسباب النقض لا ترد على القرار المطعون فيه فإننا نقرر رد الطعن وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الاضبارة لمرجعها.

قراراً صدر بتاريخ ١١ محرم سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠/٢/٢٠٠٥ م

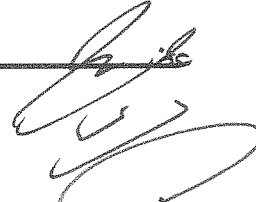
القاضي المترئس



عضو



عضو




عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق / ف ع